



Distr.: General
20 July 2015
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٠١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم هولندا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بصفتكم رئيس مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه ٢٠١٥.

بالإشارة إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢١٦٦ (٢٠١٤)، فضلاً عن رسائل سابقة الموجهة للمجلس المؤرخة ١ و ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، و ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بشأن إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية، أثناء رحلتها MH17، أتشرف بأن أقدم لكم آخر ما تتوفر من المعلومات عن الخطوات التي اتخذناها هولندا منذ رسالتي الأخيرة الموجهة للمجلس فيما يتعلق بجهود الإعادة إلى الوطن والاتصال، والتحقيق الفني وعملية المساءلة.

عملية الإعادة إلى الوطن والاتصال

تم الانتهاء من العملية المركزية لتحديد هوية الضحايا في ١ تموز/يوليه ٢٠١٥. وأدى التحسن في الوضع الأمني إلى تمكين الخبراء المشاركين في عملية الاتصال، بدعم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من زيارة موقع الحريق أخيراً في نيسان/أبريل وتفتيشها تماماً. وعلى الرغم من أن الخبراء بذلوا كل ما بوسعهم، فإنه لا يمكننا استبعاد احتمال اكتشاف المزيد من الحطام في المنطقة في المستقبل. وقد قمنا بإبرام جميع الاتفاques اللازمة مع السلطات المحلية والسكان المحليين للاستعداد ل مثل هذا الاحتمال.

وفي هذه اللحظة، تم التعرف على ٢٩٦ من أصل ٢٩٨ ضحية وصدرت شهادات وفاة لأقربائهم. ولم يتبق إلا اثنين من الضحايا، وكلاهما من الجنسية الهولندية، اللذين لم يتم الكشف عن هويتهما. ونحن نتشاور حالياً بشكل وثيق مع أقرب الأقارب بشأن عملية نقل الرفات والمعتقدات الشخصية للضحايا إليهم.



الرجاء إعادة استعمال الورق

240715 220715 15-12235 (A)



وفي ١٠ حزيران/يونيه، قامت وزارة الخارجية الهولندية بإطلاق الدول المخزونة (الدول التي فقدت رعايتها في الرحلة MH17) على التقدم المحرز في عملية تحديد الهوية، وعملية نقل المعلمات الشخصية للضحايا إلى أقرب أقاربهم، ومراسيم التأبين المقرر إجراؤها في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ والتقدم المحرز في قيام أوكرانيا بتوزيع شهادات الوفاة.

وفي ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٥، بعد عام من إسقاط الرحلة MH17، قامت المؤسسة الهولندية التي تمثل أقارب الضحايا الهولنديين بتنظيم مراسيم التأبين في نيوفيغون بـ هولندا. وتتكلفت شركة الخطوط الجوية الماليزية بتكاليف سفر أقارب الضحايا غير الهولنديين الذين أعربوا عن رغبتهم في المشاركة. وحضر الحفل مارك روتا رئيس الوزراء الهولندي، الذي رافقه عدد من أعضاء حكومته. كما أقيمت مراسيم التأبين في أستراليا وأوكرانيا وماليزيا وغيرها.

التحقيق الفني الدولي في سبب تحطم الطائرة

لا تزال هولندا ملتزمة التزاماً تاماً بقرار مجلس منظمة الطيران المدني الدولي المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ الذي قام فيه المجلس، في جملة أمور، بحث هولندا على القيام بدعم من الدول والمنظمات المعنية، بمواصلة واستكمال التحقيق الدولي المستقل، برئاسة مجلس السلامة الهولندي.

وقد اختتم مجلس السلامة الهولندي تحقيقاته في غضون سنة بعد وقوع الحادث. وفي ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، قام مجلس السلامة بتقديم مشروع التقرير النهائي إلى الممثلين المعتمدين للدول المشاركة في التحقيق لاستعراضه، وفقاً للمرفق ١٣ لاتفاقية الطيران المدني الدولي. ويُطلب من هؤلاء الممثلين في المرفق ١٣ إرسال تعليقاتهم في غضون ٦٠ يوماً، وسوف يقوم مجلس السلامة بعد ذلك بتقييم هذه التعليقات وإعداد التقرير النهائي. وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٥، قام مجلس السلامة الهولندي بإبلاغ منظمة الطيران المدني الدولي بالوضع الراهن ل لتحقيقاته في إسقاط الرحلة MH17 وأعلن عن عزمه على نشر التقارير النهائية قبل منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، كما جاء على موقعه على الإنترنت: <http://www.onderzoeksraad.nl/en/onderzoek/2049/investigation-crash-.mh17-17-july-2014/inzage/1643/progress-of-the-mh17-investigation#fasen>

وتتفق هذه الإجراءات بشكل كامل مع التوصية ٦-١٣ من المرفق ٦، التي تنص على أن ”على الدولة التي تجري التحقيق أن تقوم بإصدار التقرير النهائي في أقرب وقت ممكن، وإذا أمكن في غضون ١٢ شهراً من تاريخ الحادث. وإذا تعذر إصدار التقرير

في غضون ١٢ شهراً، يجب على الدولة القائمة بالتحقيق إصدار تقرير مؤقت في كل ذكرى سنوية لوقوع الحادث، يتضمن تفاصيل عن التقدم المحرز في التحقيق وعن أي قضايا تتعلق بالسلامة”.

وكما هو الحال مع التقرير الأولي، سوف أقدم إلى مجلس الأمن نسخة من التقرير النهائي فور صدوره. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مرة أخرى الطابع المستقل لهذا التقرير، وهو ما يعني أن الحكومة المولندية ليس لديها أي معرفة مسبقة بمضمون التقرير النهائي.

المساءلة

ما برح فريق التحقيق المشترك، الذي يتألف من سلطات النيابة العامة من أستراليا وأوكرانيا وبلغاريا ومالطا وهولندا، يعمل معاً بشكل وثيق جداً في التحقيق الجنائي، بصورة مستقلة تماماً عن حكومات البلدان المعنية.

وما زال التحقيق جارياً، ويواصل القيام بتحديد المواد الشيئية وسائل التحقيق الجديدة. وفي ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥، تم توجيه الدعوة للشهود، مما ولد معلومات مفيدة. ونتيجة لذلك، تم الاستماع إلى العديد من الشهود، ويجري التخطيط لإجراء مقابلات إضافية. وكما هو شائع في التحقيقات الجنائية، لا بد من الحفاظ على السرية حتى لا يؤثر سير التحقيقات الجارية أو المساس بأي محكمة لاحقة. ومن شأن إفشاء المعلومات السرية - التي لا تكون الحكومة المولندية مطلعة عليها بالنظر لاستقلال مكتب النائب العام - أن يؤثر على سير التحقيق. بيد أنه من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية، يمكن الإطلاع على الأمور التالية:

تم التحقيق في حطام الرحلة MH17 الذي عثر عليه. وفي الفترة الممتدة من ١٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥، قام فريق التحقيق المشترك بإيفاد بعثة جديدة للتحقيق إلى شرق أوكرانيا، يسرّها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، للعثور على أدلة إضافية، التي سيتم استخدامها لتقييم مختلف السيناريوات المتعلقة بسبب تحطم الطائرة. وشمل ذلكأخذ عينات من التربة من موقع متعدد، وإجراء البحوث التقنية عن موقع هوائيات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتغطية شبكة الهاتف في شرق أوكرانيا.

وكان التعاون الذي أتاحته الدول الأخرى في التحقيقات بناءً وتلقى فريق التحقيق المشترك من مختلف البلدان، قدرًا كبيرًا من المعلومات التي لا يزال يجري تقييمها.

وأدى فريد وستريكي النائب العام الهولندي المستقل الذي يرأس فريق التحقيق المشترك بتصریح علیه أفاد فيه بأنه يتم إحراز تقدم وأن الهدف يتمثل في اختتام التحقيق في أقرب فرصة ممكنة. وتمنع الحكومة الهولندية صراحة عن إبداء أي تكهن أو اهتمام فيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية عن إسقاط الرحلة MH17.

ويستغرق إجراء التحقيق بعض الوقت نظراً لكل من نطاق القضية وتعقيدها، وكذلك لبعدها الدولي.

ومن أجل تحقيق العدالة على نحو فعال، اختارت البلدان المتحدة في فريق التحقيق المشترك أن تنسق جهودها من أجل إنشاء آلية للملاحقة القضائية. وهي متزمرة بكافلة الاستفادة من أكثر الآليات المتاحة بموجب القانون الدولي فعالية والتي تحظى بتأييد واسع، نظراً لخطورة هذا المجموع على الطيران المدني السلمي. ومن شأن إنشاء محكمة جنائية دولية مخصصة من قبل مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أن يفي بهذه المعايير ويتفق مع قرار مجلس الأمن رقم ٢١٦٦ (٢٠١٤)، ويستند إليه. ومن شأن أي محكمة جنائية دولية ينشئها المجلس – أن تحظى بأكبر قدر ممكن من التعاون الدولي، وسوف تمس الحاجة إليها لإجراء ملاحقة ومحاكمة فعالة.

وينبغي لما فيه مصلحة العدالة، أن يكون هناك أقل قدر ممكن من الوقت بين الانتهاء من التحقيق وبدء أنشطة المحكمة. وقد أُنشئت معظم المحاكم الجنائية الدولية أو المحاكم الجنائية الأخرى التي تم تدويلها قبل الانتهاء من التحقيق الجنائي. وتلتزم الدول المشاركة في فريق التحقيق المشترك بتحقيق العدالة على نحو يتجاوز السياسات الدولية أو الوطنية. ويتفق إنشاء محكمة قبل ظهور نتائج التحقيقات مع هذا الالتزام. وسيكون المدعي العام للمحكمة مستقلاً تماماً وستكون لديه القدرة على إجراء تحقيقات إضافية.

وفي ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥، قامت ماليزيا وبالتالي، باسم الدول المتحدة في فريق التحقيق المشترك، بإبلاغ مجلس الأمن عن عزمها على تقديم قرار يطلب فيه إنشاء مثل هذه المحكمة.

الطريق قدماً

وتعتقد هولندا بقوة بأن الإفلات من العقاب على أعمال العنف من هذا القبيل ضد الطيران المدني السلمي يهدد السلم والأمن الدوليين. وقد أقر مجلس الأمن بهذا في القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، عندما أعاد التأكيد على حظر أعمال العنف التي تشكل خطرًا على الطيران المدني الدولي؛ وعندما دعا جميع الدول إلى التعاون الكامل مع أية تحقيقات

جنائية تتعلق بهذا الحادث؛ وعلى الأخص، عندما قام بوضع التزام دولي على عاتق جميع الدول. ملاحقة الجناة بالطالبة. محاسبة المسؤولين عن هذا الحادث، وبأن تتعاون جميع الدول تعاوناً تاماً مع الجهود الرامية إلى كفالة المساءلة.

وفي القيام بذلك، وبابقاء المسألة قيد نظره الفعلي، قرر مجلس الأمن، باعتباره أعلى هيئة سياسية تمثل المجتمع الدولي، أن ينشئ دوراً لنفسه. وقد أقر القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) سلطة المجلس في هذا الشأن، فضلاً عن مسؤوليته عن تحقيقها حتى نهايتها المنطقية وهي: كفالة امثال الدول لطلب المساءلة.

وقد تقدمت ماليزيا باسم فريق التحقيق المشترك إلى مجلس الأمن باقتراح كامل لإنشاء محكمة جنائية دولية، موجب الفصل السابع وذلك لكافالة أن يكون طلب المجلس بتحقيق المساءلة ملزماً قانونياً ومدعوماً أيضاً بتحقيق آلية ادعاء ملزمين دولياً. وإننا نطالب المجلس بالنظر في هذا الاقتراح بعين القبول. وقد قام الممثلون الدائمون لأستراليا، وأوكرانيا، وبليز، وبولندا بتوجيه رسالة في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٥ يطلبون فيها قيام المجلس بإنشاء محكمة متخصصة.

وإننا في غضون ذلك، نرحب بكل الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لدعوة جميع الدول والجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة إلى مواصلة التعاون مع التحقيقات الدولية وفقاً للقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤).

وأرجو أن تسمحوا لي بأن أختتم رسالتي بأن أؤكد لكم مرة أخرى أن هولندا لا تدخر جهداً للوفاء بمسؤولياتها فيما يتعلق بالتنسيق بين جميع الجهود الدولية في عملية الانتشار والإعادة إلى الوطن، والتحقيق الفني المستقل والمساءلة الجنائية. وإن هولندا كجزء من هذه المسؤلية، ستبقى المجلس على إطلاع وفقاً لذلك.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كاريل ج. غ. فان أوستيروم
السفير